بيان

وفد جمهورية العراق

الى اجتماعات لجنة وضع المرأة

الدورة (٥٦) – البند (٣)

نيويورك ٥ آذار ٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي الرئيسة

بدايةً نهنئكم على ترؤسكم للدورة الـــ٥٦ للجنة وضع المراة كذلك سائر اعضاء المكتب، ونتقدم بالشكر للامين العام للامم المتحدة السيد بان كي مون على التقارير المقدمة حول الموضوع الرئيسي للدورة، كذلك نثني على الدور الذي تضطلع به السيدة ميشيل باشليت المديرة التنفيذية لكيان الامم المتحدة للمراة، من دعم للمرأة في جميع المجالات مما يسهم في تعزيز النهوض بواقعها على المستوى الوطني والدولي. كما يضم وفد بلادي صوته الى البيان الذي ادلى به مندوب الجزائر الموقر نيابة عن مجموعة الـــ٧٧ والصين.

سيدتي الرئيسة

استناداً لما كَفِلهُ الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ من الحقوق والحريات وما تضمنته بنوده من مبدأ المساواة وعدم التمييز والحق في تكافؤ الفرص و حقوق المراة بشكل خاص، واستناداً الى الأُسُس التي اتخذتها الحكومة العراقية من اجل تطوير واقع المرأة العراقية، والتي استندت على ثلاثة محاور أساسية وهي التمكين والحرية والمساواة واعتبارها الحجر الأساس في النهوض بواقع المرأة بالتنسيق ما بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الانسانية الدولية، وتماشيا مع المادة الـــ١٤ من اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المراة، وضعت الحكومة العراقية في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية واتخذت التدابير المناسبة للقضاء على التمييز الذي تواجههُ على أساس المساواة بين الرجل والمرأة وضمان مشاركتها في التنمية الريفية وضمان حصولها على الفرص التي تقدمها الحكومة في اطار هذا المجال.

وقد عملت الحكومة العراقية على تطوير معارف ومهارات النساء الريفيات وتشجيعهن على اعتماد الاساليب العلمية في العمل الزراعي، بما يساهم في زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته، باستخدام الطرق والبرامج الارشادية والتطويرية. فقد قامت وزارة الزراعة وبناءاً على توجيهات مجلس الوزراء العراقي بتكليف احدى هيئات وزارة الزراعة، باستحداث قسم للمرأة الريفية ضمن تشكيلات اقسام الارشاد الزراعي في مديريات الزراعة في المحافظات العراقية وسمي هذا التشكيل بقسم "تطوير المراة والفتاة الريفية" حيث اضطلع هذا القسم بالعديد من المهام اهمها:

- اقامة مشاريع زراعية للنساء الريفيات، وتطوير معارف المراة الريفية ومهاراتها في استثمار المحاصيل الزراعية.
- التركيز على الصناعات الفردية من خلال استثمار المواد الاولية المتوفرة في المزرعة وتنفيذ مشاريع انتاجية من اجل الارتقاء بمستوى دخل الاسرة الريفية.
- تنمية المراة الريفية وتثقيفها في الجوانب التي لها دور في التنمية الاجتماعية والانسانية.
- تنمية الوعي البيئي والصحي للمرأة الريفية وتطويره وتدريب النساء الريفيات على معالجة التلوث البيئي في الميدان وطرق التخلص منه.
- عقد الندوات الارشادية المتخصصة في المجالات الزراعية والصحية والبيئية، مع اعتماد الوسائل الارشادية المتاحة المرئية والمسموعة والمقروءة.
- التعريف بخطورة الامراض الوبائية وطرق الوقاية منها والتعريف بموضوع الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان.
- تقديم الارشاد بشأن القروض الزراعية والتعريف باهميتها واقامة الدورات في اكتساب مهارات استخدام الحاسوب وتوزيع المنشورات الزراعية في المجالات المذكورة اعلاه.

كما لم تغفل الخطة التنموية الوطنية التي وضعتها الحكومة العراقية للفترة من ٢٠١٠ -٢٠١٤ موضوع التنميةالريفية في العراق، رغم التحديات التي تواجه الواقع الريفي في العراق مثل جفاف المسطحات المائية، وقلة حجم المياه في نهري دجلة والفرات، وقلة سقوط الامطار، وتأثير الحروب التي واجهها العراق والتي ادت الى حرق اعداد كثيرة من الاشجار والنخيل وعمليات تجفيف الاهوار، حيث وضعت الخطة أهداف النهوض بالواقع الزراعي للمراة الريفية من خلال التقليل من الفروقات والتخفيف من حدة التباين ما بين المناطق الحضرية والريفية، من اجل احتواء الهجرة من الريف الى المدينة كذلك زيادة المخزونات المائية وزيادة دور الانتاج الزراعي المحلي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير المستلزمات الاساسية للعملية الزراعية واعتبار القطاع الزراعي قطاعاً اساسياً في تنويع الاساس الاقتصادي العراقي وفي معالجة مسألة الفقر المتركز في الريف.

لقد تجلت مشاركة المرأة العراقية الريفية في عملية صنع القرار من خلال مشاركتها الواسعة في التجربة الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات النيابية التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٠٣،حيث مارست حقها في المشاركة السياسة بشكل متساوي مع الرجل من خلال القوانين الانتخابية التي الزمت الناخب العراقي الحضور شخصياً الى صناديق الاقتراع، كذلك دور منظمات المجتمع المدني التي سمح لها التغيير السياسي الذي حصل في العراق بمزاولة نشاطاتها في الارياف وفي مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية

والصحية والاقتصادية مما اسهم برفع الوعي السياسي للمرأة الريفية. حيث عانت المراة الريفية في عهد النظام السابق حالها حال شرائح المجتمع العراقي من سياسات الحروب والحصار الاقتصادي ومن بعدها العمليات الارهابية التي عصفت بالبلاد في السنوات السابقة، والتي لم تقتصر على المدن فقط بل تعدت ذلك الى القرى والارياف، مما اثر بشكل مباشر على مستوى تمتعها بالخدمات رغم بذل كافة الجهود من قبل الحكومة في جميع القطاعات الخدمية والصحية والاقتصادية.

اما فيما يتعلق بالتزامات العراق تجاه الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها فان العراق يستعد لتقديم تقريره الدوري الى لجنة القضاء على التمييز ضد المراة. كذلك فان جمهورية العراق الغت القانون القديم في زمن نظام صدام البائد الذي حصر منح الجنسية العراقية بمن ولدوا من أب وأم عراقيين ولم يمنح الجنسية لمن ولدوا من ام عراقية فقط. حيث ان المادة ١٨ ثانياً من الدستور العراقي الجديد تعطي الحق للعراقي ممن ولد لأب او أم عراقية بالحصول على الجنسية العراقية، وقد رفعت الحكومة العراقية تحفظها على المادة رقم ٩ من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة، حيث يعتبر عراقيا من ولد لأب عراقي او أم عراقية وتم تشريع قانون الجنسية الجديد استناداً الى هذه المادة الدستورية.

اما فيمل يتعلق بواقع المراة الريفية في اقليم كردستان، فان وزارة حقوق الانسان في الاقليم ومنذ العام ٢٠٠٦ قامت بعقد العديد من المؤتمرات بخصوص قضايا المراة في جميع مناطق الاقليم، وقامت بتشكيل عدة لجان ميدانية لبحث قضايا المراة الريفية للتعرف عن قرب على متطلباتها وبذلك خلصت الوزارة الى اعداد البحوث في مجالات عديدة منها ما يخص قضايا العنف ضد المراة وحقوق المرأة السياسية والشرعية وعقدت الكثير من ورش العمل من اجل ضمان حقوق المراة في المجالات المختلفة.

سيدتي الرئيسة

ان اعتبار موضوع المراة الريفية احد اسس تقييم واقع المراة العراقية له اسبابه حيث انها تمثل نسبة كبيرة من المجتمع اضافة الى تاثيرها المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، لذلك وضعت الحكومة العراقية من ضمن اولوياتها للنهوض بواقع المراة العراقية موضوع المراة الريفية وسبل الارتقاء بها كجزء من الارتقاء بالواقع الزراعي للبلد.

شكراً سيدتي الرئيسة